الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٣٣
المعقودة يوم الاثنين
١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

محضر موجز للجلسة الثالثة والثلاثين

الرئيس: السيد كوكان (سلوفاكيا)

المحتويات

البند ١٠٨ (أ) من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)

البند ١١١ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع)

البند ١١٣ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمسائل المتعلقة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الانسانية (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.3/48/SR.33
3 February 1994
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

93-82371

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٥

البند ١٠٨ (أ) من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (A/C.3/48/L.12) (تابع)

البند ١١١ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (A/48/3، الفصل السابع - جيم) و A/48/38 و A/48/98 و A/48/124-S/25506 و A/48/182 و A/48/187-E/1993/76 و A/48/279 و A/48/301 و A/48/338 و A/48/354 و A/48/359 و A/48/413 و A/48/513 و A/C.3/48/L.5) (تابع)

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (A/C.3/48/L.13) (تابع)

البند ١١٣ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمسائل المتعلقة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الانسانية (A/C.3/48/L.21 و L.22 و L.23 و L.24 و L.26 و L.27 و L.28 و L.29) (تابع)

١ - السيدة مارتينس (النرويج): طلبت إدخال تصويب على تسجيل التصويت على مشروع القرار A/C.3/48/L.12 المعنون "استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان ولإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير". وقالت إن النرويج لم تصوت ضد هذا المشروع بل امتنعت عن التصويت.

٢ - السيدة فيشاتي (كندا): أشارت إلى التقدم الهام الذي تم إحرازه منذ سنة في مجال النهوض بالمرأة رغم استمرار النزاعات الأهلية والإثنية، وحالات الجفاف والمجاعة، وتراجع دور المرأة في بعض قطاعات الحياة العامة وانعدام مشاركتها الحقيقية في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية. وهكذا فقد اعتمد، مثلا، المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا في حزيران/يونيه ١٩٩٣، نصا شديد اللهجة بشأن حقوق المرأة ومساواتها بالرجل، وتجري التحضيرات حثيثة استعدادا للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وقد تم بالفعل تعيين أمينة عامة لهذا المؤتمر. ومن المؤمل أن تعتمد الجمعية العامة في دورتها الجارية إعلان القضاء على العنف ضد المرأة لتثبت بذلك جدوى مواصلة الكفاح، من أجل الاعتراف بحقوق المرأة ومساواتها بالرجل رغم العقبات.

٣ - وفي كندا، أظهر صدور التقرير النهائي للجنة الكندية لمناهضة العنف المرتكبة ضد المرأة، أن هذا النوع من العنف شائع على نطاق واسع وإنه يشمل جميع طبقات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية. وبالإضافة إلى أن هذا التقرير مكن من تقديم صورة أوضح عن مدى تفشي هذه المشكلة، فميزته أنه يطرح خطة عمل وطنية للقضاء على هذا النوع من العنف. وقد اهتمت كندا كذلك بالعنف الممارس ضد المرأة في بقية أنحاء العالم واشتركت مع بلدان عديدة أعضاء في كافة المجموعات الاقليمية لإعداد مشروع الاعلان بشأن القضاء على

(السيدة فيشاتي، كندا)

العنف ضد المرأة. ويتمثل واحد من أهم جوانب الإعلان الجديـــدة فـــي إقـــراره بـأن أعمال العنف المرتكبة ضد المرأة تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان، في حين لم ترد في أي من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان أو حتى في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أية إشارة صريحة إلى أعمال العنف التي تتعرض لها المرأة ولا سيما داخل الأسرة. وهذه هي المرة الأولى كذلك التي يقترح فيها صك دولي يتعلق بحقوق الإنسان، تعريفا لأشكال العنف - البدني والجنسي والنفسي - المرتكب ضد المرأة ويعرض فيها التدابير الإدارية والاجتماعية والتعليمية المتعين على الدول اتخاذها للقضاء على هذا النوع من العنف. ولهذا السبب، تدعو كندا جميع الدول الأعضاء إلى أن تؤيد اعتماد هذا الإعلان المتعلق بشكل من أشكال العنف لا يجوز لأي مجتمع أن يدافع عنه أو يشجع عليه، أيا كانت مواقفه الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية أو الدينية، أو تقاليده.

٤ - وأضافت قائلة إن كندا إذ تحذوها من جهة أخرى نفس القناعة المعرب عنها في الإعلان الختامي وبرنامج العمل لمؤتمر فيينا العالمي المعني بحقوق الإنسان، بأن حقوق المرأة جزء لا يتجزء من حقوق الإنسان ولا يمكن فصلها عن تلك الحقوق. ولذلك، فإن كندا هي ستواصل، بالتعاون مع جميع أجهزة الأمم المتحدة المختصة، الترويج لإدراج حقوق المرأة ضمن أعمال منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وتؤيد كندا، في هذا الصدد، الدعوة الموجهة إلى لجنة حقوق الإنسان لكي تعين في دورتها القادمة مقررا خاصا عن أعمال العنف المرتكبة ضد المرأة. وهي تشجع أيضا لجنة مركز المرأة، على إعداد بروتوكول اختياري يلحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لكي تشمل كذلك مسألة العنف المرتكب ضد المرأة. وتطلب كندا من جديد إدراج مسألة مساواة المرأة بالرجل في جدول أعمال مؤتمر ١٩٩٤ الدولي المعني بالسكان والتنمية وفي التحضيرات لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥.

٥ - وقالت ممثلة كندا إن المؤتمر العالمي المزمع عقده في عام ١٩٩٥، يثير اهتماما كبيرا في بلدها لأنه لن يكون فرصة لاستعراض وتقييم النتائج المحرزة في تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية فحسب، بل وسيكون أيضا فرصة لتخطيط المرحلة الثانية من تنفيذ هذه الاستراتيجيات، وهي مرحلة حاسمة من حيث أهميتها في استكمال المساواة بين المرأة والرجل. وترحب كندا كذلك بتعيين السيدة جرترود مونجيلا (تنزانيا) أمينة عامة للمؤتمر. واستعدادا لهذا المؤتمر الذي تعكف الوزارات والمنظمات غير الحكومية في كندا على التحضير له حثيثا، طلبت الحكومة الاتحادية من مجموعات نسائية ومنظمات أخرى غير حكومية المشاركة في المساهمة التي ستقدمها كندا في خطة عمل المؤتمر. واقتناعا منها بأهمية مشاركة هذه المنظمات غير الحكومية في التحضير لأعمال المؤتمر، تود كندا كذلك الاطلاع في أقرب وقت على المعايير التي تحكم مشاركة المنظمات غير الحكومية في هذا المؤتمر.

(السيدة فيشاتي، كندا)

٦ - وفيما يتعلق بتمثيل المرأة في الأمانة العامة للأمم المتحدة، أعربت عن ارتياح كندا لاعتزام الأمين العام تحقيق زيادة كبيرة جدا في عدد النساء في وظائف الفئة الفنية والوظائف العليا. وتأمل كندا كذلك أن تقتدي هيئات الأمم المتحدة الأخرى بذلك وأن تحظى الجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها الأمين العام في هذا الصدد بالتأييد الكامل من كافة الدول الأعضاء.

٧ - واستطردت تقول إن كندا، المستعدة دوما لقبول المقترحات الابتكارية الهادفة إلى استخدام الموارد المتاحة على الوجه الأمثل، تؤيد فكرة دمج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. الأمر الذي يمكن أن يفضي إلى إقامة آلية للنهوض بالمرأة تتسم بفعالية خاصة. وسيتعين مع ذلك السعي لتمكين هذا الكيان الجديد من موارد كافية اذ أنه لا يحق خفض الموارد المخصصة للنهوض بالمرأة، وهي موارد ضئيلة أصلا، بحجة إعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة وترشيدها.

٨ - واشارت ممثلة كندا إلى أن بلدها، إذ يولي اهتماما كبيرا لمسألة التحرش الجنسي، قد رحب في الدورة الأخيرة للجمعية العامة، بالمبادئ التوجيهية التي وضعها الأمين العام في هذا الشأن. وقالت إنها تعتقد مع ذلك أن الأوان قد حان بعد هذه الخطوة الهامة، لتقييم جدوى أو أثر هذه المبادرة. وستظل كندا تتابع عن كثب تطور الحالة في هذا المجال، انطلاقا من ايمانها الثابت بأن على الأمم المتحدة، بوصفها حامية حقوق الإنسان في العالم بأسره، أن تكون في طليعة المدافعين عن حقوق الموظفين.

٩ - السيدة أفميكا (الكونغو): قالت إن بلدها أبدى دوما اهتماما بالمشاكل المتعلقة بمركز المرأة، ولذلك فهو ما انفك يؤيد مختلف الأنشطة المضطلع بها في هذا الميدان سواء على الصعيد الإقليمي أو العالمي. والوفد الكونغولي، إذ يحدوه إيمان راسخ بأن الأمم لن تتحقق لها التنمية المتوازنة والمستدامة ما لم تقم هذه التنمية على مشاركة كل من الرجل والمرأة. يرحب كذلك بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي وبخاصة الأمم المتحدة من أجل الاعتراف عالميا بأهمية الدور الحاسم الذي تضطلع به المرأة في كافة المجتمعات. وهكذا فإن دور المرأة في المجتمع الحديث، ليس مسألة مشاركة في التنمية بقدر ما هو قضية اشتراك في اتخاذ القرارات، نظرا لكون النساء يمثلن ما يزيد على نصف عدد سكان العالم ويساهمن بنفس النسبة في زيادة حجم الموارد العالمية.

١٠ - ومضت تقول إن جهود منظومة الأمم المتحدة، لم تحل دون تدهور مركز المرأة في السنوات الأخيرة وبخاصة في البلدان النامية وفي افريقيا بصفة أخص. وقد ظل مركزها في الكونغو دون مركز الرجل رغم الحماية المتوفرة لها بموجب الدستور ومختلف النصوص التشريعية والتنظيمية، ذلك لأن كثرة الأعباء التي تتحملها وطبيعة القيم الثقافية والاجتماعية السائدة عوامل تحد من انعتاقها الكامل. وتمثل الأعمال المنزلية التي لا تزال

(السيدة أفميكا، الكونغو)

المرأة تتحمل أعباءها بمفردها سواء في المناطق الحضرية أو الريفية، مساهمة هامة ينبغي ألا يغفل عن أهميتها المجتمع أو المؤشرات الاقتصادية. أما مشاركتها الغالبة في الزراعة والتجارة فهي لا تفيدها عمليا في تحسين ظروفها المعيشية. وأضافت أن الأزمة العالمية وعبء الدين الخارجي يتسببان في تفاقم هذه الحالة. وبالاضافة إلى ذلك، تترتب على برامج التكيف الهيكلي تكلفة اجتماعية، تقع عليه أعباؤها على كاهل المرأة قبل غيرها. وقالت ممثلة الكونغو إنها تعتبر في هذا الصدد أن سياسات المؤسسات المالية الدولية التي تملي على الحكومات تدابير اقتصادية تضحي بمصالح المرأة والطفل، تعوق الانعتاق الكامل للمرأة في البلدان النامية ولا سيما في الكونغو. وما لم يعالج هذا الجانب من المشكلة، فلن تجدي نفعا اعلانات النوايا المؤيدة للنهوض بالمرأة.

١١ - واستطردت ممثلة الكونغو تقول إن من بين الجوانب الايجابية، تطور الحركة التعاونية في بلدها الذي تساعد عليه العملية الديمقراطية، الذي يمكن أن يسهم في القيام بأنشطة فعالة في مجال التعبئة الاجتماعية بشأن مواضيع الصحة والتعليم والاستقلال الذاتي الاقتصادي. كذلك، يؤمل أن القرار المتخذ حديثا بإنشاء منصب وزير مفوض مكلف بادماج المرأة في التنمية وسوف يسمح باشراك المرأة على نحو أفضل في اتخاذ القرارات.

١٢ - وقالت إن الكونغو يعقد أهمية كبيرة على المؤتمرات الدولية الكثيرة القادمة. وسينظم، استعدادا لها، محفلا وطنيا للمرأة يتمثل هدفه في تقييم مدى تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية في الكونغو، وتحديد خطة عمل ذات أولوية على المستوى الوطني، وإنشاء لجنة وطنية للتحضير لمؤتمر القمة العالمي المعني بالمرأة المزمع عقده في ١٩٩٥، وإعداد مساهمة الكونغو في مؤتمر داكار الاقليمي الذي سينعقد في ١٩٩٤.

١٣ - وأشارت أخيرا إلى أن الوفد الكونغولي يرى أن مسألة توظيف المرأة داخل منظومة الأمم المتحدة جديرة بأن تحاط باهتمام خاص وقالت إنه لابد من كفالة توزيع عادل على أساس جغرافي ولغوي.

١٤ - السيد سوه (جمهورية كوريا): قال إن نهاية الحرب الباردة أتاحت للبلدان الفرصة لكي تتفرغ للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولكن هذه البلدان لا يزال أمامها على الرغم من ذلك الكثير مما يتعين عليها انجازه ولا سيما فيما يتعلق بادماج المرأة واشراكها في التنمية. وهناك من بين الأهداف المتعلقة بحقوق الإنسان والمنصوص عليها في مؤتمر فيينا العالمي المعني بحقوق الانسان، هدفان يحظيان بتأييد الوفد الكوري، وهما القضاء على جميع أشكال التمييز الجنسي وتحقيق الاشراك الكامل والشامل للمرأة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على قدم المساواة مع الرجل.

(السيد سوه، جمهورية كوريا)

١٥ - وقال إن وفد جمهورية كوريا يولي أهمية كبيرة للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة المزمع عقده في بيجين في ١٩٩٥ لأنه سيمكن المجتمع الدولي من احراز مزيد من التقدم في مجال النهوض بالمرأة وتجسيد أفكار هذا المؤتمر على مستوى الأفعال. ولذا، فإنه من الأساسي أن تشارك الحكومات والمنظمات الدولية ولا سيما المنظمات غير الحكومية مشاركة فعلية في العملية التحضيرية لهذا المؤتمر. على المستوى الوطني، الكوري، وكلفت رسميا اللجنة الوطنية لاستعراض سياسات النهوض بالمرأة، التابعة لديوان رئيس الوزراء، بمهمة إعداد هذا المؤتمر. وقد أحرز تقدم في إعداد التقرير الوطني وفي تنظيـــم حلقات العمل والحلقات الدراسية. وقد كان للزيارة التي أدتها مؤخرا السيدة جرترود مونجيلا، الأمينة العامة للمؤتمر إلى جمهورية كوريا دور كبير في إثارة اهتمام سكان البلد الشديد بهذا المؤتمر وفي تنشيط المناقشة بشأن النهوض بالمرأة. ورحب ممثل جمهورية كوريا كذلك بالمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية المزمع عقده في القاهرة في ١٩٩٤ وبمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية المزمع عقده في كوبنهاغن في ١٩٩٥، وقال إن هذين المؤتمرين سيتيحان فرصة لتناول مسائل المرأة من زاويتين مختلفتين.

١٦ - ومضى يقول إن جمهورية كوريا، إذ تلاحظ بارتياح انضمام ٢٨ بلدا حتى الآن إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تعرب عن أملها في أن تنضم إلى الاتفاقية، في أقرب وقت ممكن، البلدان التي لم تفعل ذلك بعد، وهي تؤكد أهمية تطبيق أحكام تلك الاتفاقية. وأضاف في هذا الصدد أن التوصيات التي وضعتها لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في ضوء التقارير الوطنية توصيات ينبغي النظر فيها بتعمق.

١٧ - واضاف قائلا إن التنصيص على المساواة لا يكفل بالضرورة هذه المساواة من الناحية العملية، ذلك أنه حتى وإن توفرت لهذه المساواة الأطر القانونية والمؤسسية، فلن تتحقق لها نتائج مستدامة إلا بتحسن إلمام المرأة بحقوقها وتطور المواقف والعقليات السائدة في المجتمع. ولذلك، انضمت حكومة جمهورية كوريا إلى مقدمي مشروع القرار المتعلق بالمرأة وبمفاهيم أبسط حقوقها الذي اعتمدته لجنة مركز المرأة في دورتها السابعة والثلاثين. واتخذت الحكومة أيضا تدابير شتى للقضاء على العقبات الاجتماعية التي تحول دون مساواة المرأة بالرجل: قامت بتعديل البرامج الدراسية لتفادي تكرار المفاهيم المتحجرة بخصوص المرأة والرجل؛ وعدلت المعايير التي تحكم الالتحاق ببعض مؤسسات التعليم المهني لتفتح أبوابها للنساء بعدما كانت تقليديا حكرا على الرجال، كما دعمت الحكومة المؤسسات التي تعزز مناهج الدراسة فيها التمثيل المنصف للمرأة في المجتمع.

١٨ - وحكومة جمهورية كوريا، إذ تدين جميع أشكال العنف التي تعوق النهوض بالمرأة، فقد أعطت توجيهاتها إلى جميع الوزارات للقضاء على هذا النوع من العنف. وهناك قانون قيد الدرس سيقضي بمعاقبة مرتكبي هذا العنف ضد المرأة وبوجوب تقديم خدمات الحماية والمشورة لضحايا هذا العنف من النساء. كما أن حكومة جمهورية كوريا، بوصفها مشتركة في تقديم مشروع القرار المتضمن مشروع إعلان القضاء على العنف ضد المرأة

(السيدة سوه، جمهورية كوريا)

الذي إعتمدته لجنة مركز المرأة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يهمها جدا أن تعتمد الجمعية العامة هذا الاعلان في دورتها الثامنة والأربعين. وهي ترحب أيضا بالمقرر الذي اتخذته لجنة حقوق الانسان في دورتها التاسعة والأربعين والقاضي بأن تعين في دورتها القادمة مقررا خاصا يكلف بدراسة العنف ضد المرأة.

١٩ - ثم وجه ممثل جمهورية كوريا انتباه اللجنة إلى مسألة اللاجئات اللائي غالبا ما يتعرضن لسوء المعاملة سواء أثناء المرور العابر أو في مخيمات اللاجئين. وأشار إلى ضرورة تعزيز الجهود المبذولة على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية لحمايتهن. وأثنى في هذا الصدد على التعاون الوثيق القائم بين صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اللذين يعملان لتوعية الرأي العام بخطورة حالة اللاجئات.

٢٠ - وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية (A/48/187-E/1993/76)، قال ممثل جمهورية كوريا إنه على الرغم من التدابير المتخذة في هذا المجال لا تزال حقوق المرأة في الريف غير معترف بها عموما. ويتعين على كل بلد، بالتالي، إيلاء اهتمام خاص لمسألة تحسين حالة المرأة الريفية، من خلال اتخاذ تدابير لصالحها وإدراجها في السياسات الإنمائية.

٢١ - وتعرض ممثل جمهورية كوريا لمسألة مشاركة المرأة في وضع السياسات التي تعد عنصرا رئيسيا للنهوض بالمرأة، فأعرب عن استيائه لخلو الساحة عمليا في معظم بلدان العالم من العناصر النسائية في مناصب القيادة والأجهزة التشريعية والتنفيذية. وقال إن على الأمم المتحدة أن تكون مثالا يقتدى به في هذا الميدان. وهو، إذ يرحب باعتزام الأمين العام العمل جديا لكي يتساوى بحلول عام ١٩٩٥ عدد النساء والرجال في الوظائف القيادية، يرى ان من الضروري تكثيف الجهود لبلوغ الأهداف المحددة في قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٤٥ جيم مع إيلاء الاعتبار الواجب للنساء من رعايا البلدان غير الممثلة أو الممثلة تمثيلا ناقصا.

٢٢ - السيدة أحمد (اندونيسيا): قالت إن التمييز الفعلي ضد المرأة لا يزال قائما في العالم على الرغم من التغييرات التي طرأت عقب انتهاء الحرب الباردة واعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واستراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة وقرارات متعددة. وأضافت أنه قد حدث فعلا بعض التقدم في بعض المناطق التي تحسنت فيها ظروف عمل المرأة لكنه تقدم طفيف: ما زال عدد النساء اللائي يشغلن مناصب المسؤولية والإدارة قليلا وهن أول من يتأثر بحالة قيام صعوبات اقتصادية. ويضاف الى ذلك أن دخل المرأة مقابل العمل المتساوي مع الرجل لا يزال أقل من دخل الرجل ولا تزال الخدمات الاجتماعية لمساعدة الآباء الذين يشتغلون غير كافية. وأن أحد الحلول لجميع هذه المشاكل يتمثل في تكييف نظم للتوظيف والعمل والترقية

(السيدة أحمد، اندونيسيا)

الحالية لكي تأخذ في الاعتبار اقتحام المرأة سوق العمل، وأن عدد الأزواج الذين يشتغلون يزداد بسرعة لم يسبق لها نظير. تلك هي بضع مسائل من عدد كبير منها يجب معالجتها قبل انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة لعام ١٩٩٥، لجعل خطة العمل التي ستعتمد في المؤتمر تأخذ ذلك في الاعتبار. وتمشيا مع القرارين ٥/٣٧ و ٦/٣٧ الصادرين عن لجنة مركز المرأة والمتعلقين على التوالي بالمرأة وبمفاهيم أبسط الحقوق والنساء والتنمية، وضعت اندونيسيا برامج وطنية لبث معلومات قانونية من أجل إرهاف وعي الرجال والنساء بتساوي حقوقهم أمام القانون وتنظيم دروس للتدريب ولتحليل المشاكل المرتبطة باختلاف الجنسين وإيجاد الحلول لها، لفائدة المخططين التابعين للحكومة المركزية وحكومات المحافظات وللمنظمات غير الحكومية. كما نظمت دروس لإرهاف الوعي بالمشاكل المرتبطة باختلاف الجنسين لنفس الغاية في بالي (اندونيسيا)، في شباط/فبراير ١٩٩٣، وقام بتنظيمها المعهد الآسيوي للإدارة لفائدة هيئات رابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

٢٣ - وفيما يخص تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة وحماية الحقوق الأساسية للمرأة، ساهمت اندونيسيا بنشاط في المداولات التي جرت في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي انعقد في فيينا وبوجه خاص تلك التي تناولت العنف إزاء المرأة. وفي هذا الصدد، يرحب الوفد الاندونيسي بمشروع الإعلان عن انهاء العنف ضد المرأة بجميع أشكاله، الذي أوصى المؤتمر الجمعية العامة باعتماده.

٢٤ - ومضت قائلة إن القرار ٩/٣٧ الصادر عن لجنة مركز المرأة يبين بوضوح التدابير التي يجب اتخاذها لكي تحافظ الأمم المتحدة على دورها بوصفها القائد الطليعي في مجال النهوض بالمرأة، في هذه الفترة التي تشهد إعادة تشكيل أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية. لكن من الجدير بالتذكير، كما بين ذلك القرار نفسه من ناحية أخرى، أن إعادة التشكيل يجب أن تجري مع كثير من الحذر وأنه يجب تعزيز برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل النهوض بالمرأة وتحسين تنسيق هذا البرنامج مع البرامج الأخرى التي يجري تنفيذها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الصدد، تؤيد اندونيسيا تنقيح الخطة المتوسطة الأجل المقترحة على مستوى المنظومة بالنسبة للنهوض بالمرأة في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠١، التي سيبدأ تنفيذها بعد اعتماد خطة العمل من جانب المؤتمر العالمي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

٢٥ - ويرحب الوفد الاندونيسي بتقرير الأمين العام عن تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٠ (A/48/413) لأنه يحلل بالتفصيل أعمال هيئات الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة وكذلك الأسلوب الذي جرى به التعاون فيما بينها بما في ذلك التعاون في إطار التحضيرات للمؤتمر العالمي. ويتيح هذا التقرير مشاهدة التقدم الذي تم تحقيقه سواء فيما يتعلق بإعداد طرق قياس وجوه عدم التساوي في المعاملة في القطاع غير التأسيسي أو في مجال تحليل المسائل الخاصة بالعاملات الريفيات والمهاجرات. وفيما يخص

(السيدة أحمد، اندونيسيا)

استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة حرصت المتحدثة على إبلاغ اللجنة بأن البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا قد نظمت في حزيران/يونيه -تموز/يوليه ١٩٩٣، في جاكرتا، اجتماعا عن شبكة المؤشرات والاحصائيات الخاصة بالمرأة. وفي اندونيسيا نفسها، تبذل حاليا جهود جبارة بغية تحسين وسائل جمع الاحصاءات ونشرها ووضع المؤشرات عن مشاركة المرأة في التنمية. وقد أنشيء، من ناحية أخرى، ٥٤ مركزا للدراسات عن المرأة في جامعات إندونيسيا العامة والخاصة. ولتشجيع هذه المراكز على التعاون فيما بينها، أسهمت الحكومة الاندونيسية في تمويل اجتماع سنوي لهذه المراكز بواسطة وزارة التربية الاندونيسية. وأخيرا ستشكل الدراسات عن المرأة أحد ستة ميادين استراتيجية وطنية للبحوث خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤. وتشهد مختلف هذه التدابير والأنشطة على تصميم الحكومة والمجتمع العلمي والقطاع العام الاندونيسي على تحقيق تقدم في مجال النهوض بالمرأة وتحسين ظروفها.

٢٦ - وكما كان الشأن في السنوات الماضية يحرص الوفد الاندونيسي على تأكيد وجوب قيام الأمانة العامة للأمم المتحدة، طالما أنها تؤدي دورا مركزيا في النهوض بالمرأة، بمواصلة الجهود لتحسين ظروف المرأة، عملا بالمبادئ المنصوص عليها في الميثاق. وينبغي أن يتمثل هذا التحسين في زيادة نسبة النساء اللائي يشغلن مناصب المسؤولية والإدارة في دوائرها. وقد بين تقرير الأمين العام عن حالة المرأة في الأمانة العامة (A/48/513) بوضوح أن الأمانة العامة لم تبلغ الهدف الذي حددته لنفسها، وهو احتلال المرأة للمناصب الخاضعة للتوزيع الجغرافي بنسبة ٣٥ في المائة وذلك بسبب تجميد التوظيف وما نتجت عنه من صعوبات. ويقترح الوفد الاندونيسي، في الفترة التي ما زال التوظيف مجمدا فيها، أن تعطى الأفضلية للمرأة وخاصة نساء البلدان النامية عندما يتم توظيف على سبيل الاستثناء.

٢٧ - وفيما يخص أعمال لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة درس الوفد الاندونيسي بعناية تقرير اللجنة (A/48/38). وإذا كان الوفد يرحب بما أسهم به الفريق العامل لما قبل الدورة لتخفيض عبء عمل اللجنة الهائل، فإنه يلاحظ مع ذلك أن هذا الأخير لم يستطع حتى الآن دراسة تقارير البلدان في الوقت المطلوب. ومع ذلك كان ينبغي أن تتيح الاجراءات التي اعتمدتها اللجنة الاضطلاع بالمهام التي أسندت اليها على نحو أفضل وأسرع قيام الأمانة العامة إذا أمكن بوضع وثيقة سنوية لما قبل الدورة عن وسائل تحسين أعمال اللجنة ينبغي أن يسعى إلى الغاية نفسها.

٢٨ - وفيما يخص التحضيرات للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، يود الوفد الاندونيسي أن يؤكد أنه يؤيد دعوة الفريق العامل لما قبل الدورات التابع للجنة مركز المرأة للاجتماع لكي يبحث مشروع خطة العمل التي سيعتمدها المؤتمر. ويأمل أن يأخذ الفريق في الاعتبار الاستكمال الثاني للتحقيق العالمي عن دور المرأة في

(السيدة أحمد، اندونيسيا)

التنمية وأن يأخذ المشروع النهائي لخطة العمل في الاعتبار خطط العمل التي اعتمدتها الاجتماعات الاقليمية التحضيرية والحكومات والمنظمات غير الحكومية. وأخيرا، يأمل الوفد الاندونيسي أن تحدد خطة العمل بوضوح التدابير التي تسمح بالاستجابة لاحتياجات المرأة سواء على الصعيد العالمي أو الاستراتيجي وتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الميادين.

٢٩ - ويود الوفد الاندونيسي بوصفه البلد المضيف للاجتماع الاقليمي لآسيا والمحيط الهادئ أن يبلغ اللجنة بأن التحضيرات للاجتماع تتواصل بالتعاون الوثيق مع أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وستجتمع المنظمات غير الحكومية في منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر في مانيلا وسيجتمع فريق الخبراء المعني بصياغة خطة العمل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في أواخر شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ في بانكوك. وفي اندونيسيا، بدأت التحضيرات للاجتماع الاقليمي في ١٩٩٢ مع انجاز الدراسات عن تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة. وأنجز التقرير القطري الذي سيقدم لأمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في آخر الشهر، أثناء حلقة دراسية وطنية عقدت حديثا.

٣٠ - وختاما، تشير اندونيسيا الى أنها مستعدة تماما للمشاركة الكاملة في التحضيرات للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة والتحضيرات للمؤتمر نفسه. وسيتيح المؤتمر وضع استراتيجيات عالمية للنهوض بالمرأة حتى القرن الحادي والعشرين على نحو أفضل، وذلك مع المراعاة التامة للأهداف الأولية الأخرى، التي تتمثل في انعاش الاقتصاد العالمي والاسراع بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة للبلدان النامية وخاصة القضاء على الفقر بالمعنى الأوسع.

٣١ - السيدة فريتشي (لختنشتاين): قالت إنها تنضم الى البيان الذي أدلت به ممثلة السويد باسم بلدان الشمال والذي قالت فيه إن المؤتمر العالمي لحقوق الانسان يجب أن تتاح له موارد كافية في الميزانية ويجب أن يكون له نفس المركز الذي تحظى به المؤتمرات من هذا القبيل.

٣٢ - ويرى وفد لختنشتاين أن الأمم المتحدة يجب أن تضرب المثل فيما يخص مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات وتؤكد الأهمية التي توليها لزيادة عدد النساء في الأمانة العامة وبصفة خاصة في مناصب اتخاذ القرارات. ويأمل أن يتسنى تنفيذ الإرادة الحازمة التي أبداها الأمين العام في هذا الميدان قبل موعد المؤتمر العالمي والذكرى الخمسين للأمم المتحدة.

(السيدة فريتشي، لختنشتاين)

٣٣ - وأردفت قائلة إن اغتصاب عشرات الآلاف من النساء في يوغوسلافيا السابقة وتعذيبهن المتواصل يجعل من الكفاح الذي تخوضه المرأة للتحرر من الاضطهاد الجنسي كفاحا مريرا. وينبغي أن يحال مرتكبو جرائم الحرب هذه الى محكمة تقضي في جرائم الحرب.

٣٤ - واستطردت قائلة إن المجتمعات التي يحدث العنف داخل الأسرة في محيطها غالبا ما تقبل هذا العنف وإن السلطات في هذه المجتمعات تهمل وتغض الطرف عنه باسم اعتبارات ثقافية. بيد أن العنف يسيء في الوقت نفسه الى الحياة العائلية والى التنمية الاقتصادية: النساء اللائي يتعرضن للضرب يلجأن أكثر من غيرهن الى خدمات الطب النفساني أو الى معطاة الكحول والمخدرات. وقد عالجت فعلا اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من الصكوك القانونية الصادرة عن الأمم المتحدة حقوق المرأة ولكن الجهات التي يرجع اليها تقليديا تحديد ما هو انتهاك حقوق الإنسان تميل الى اعتبار أعمال العنف التي ترتكب ضد المرأة أعمالا تندرج في اطار الشؤون الخاصة. ولذلك يعرب وفد لختنشتاين عن ابتهاجه بمشروع الاعلان لإنهاء العنف ضد المرأة الذي يؤكد أن العنف يعيق امكانية التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية بل يحطم تلك الامكانية ويعلن تأييده لتعيين مقرر خاص يتولى دراسة العنف ضد المرأة.

٣٥ - وواصلت بقولها إن المساواة بين الرجل والمرأة لا يمكن أن تصبح حقيقة واقعة ما دامت المرأة هي التي تتحمل الأعباء العائلية. فالمسؤوليات العائلية يجب أن توزع بين الرجال والنساء ويجب على الرجال أن يتضامنوا حقا مع النساء. ويمكن أن يحدث ادراج مسألة الدور البناء للرجال في تحسين ظروف المرأة في جدول أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة صدى كبيرا للمؤتمر.

٣٦ - السيدة سيمافومو (أوغندا): قالت إن المؤتمر العالمي المعني بالمرأة سيكون مناسبة ممتازة لكي يقوم المجتمع العالمي بمضاعفة الجهود من أجل بلوغ أهداف استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة. وتعكس أهدافه الثلاثة وهي المساواة والتنمية والسلم، تطلعات نساء العالم الأمر الذي يبين بوضوح أن العمل المضطلع به الى يومنا هذا لفائدتهن غير كاف. ولذلك ينبغي للمؤتمر أن يبحث الوسائل التي تمكن من التقدم وألا يقتصر على احصاء جديد للمشاكل المطروحة والقيام بجرد جديد لحالات النجاح والفشل للعمل المضطلع به لفائدة النساء. وسيتوقف نجاح المؤتمر على استراتيجيات خطة العمل واهدافها الملموسة. وسيتعين على المؤتمر أن يكيف المؤسسات التي ستتولى تنفيذ البرنامج العالمي الخاص بالمرأة حتى عام ٢٠٠٠ وما يليه وتعزيز تلك المؤسسات.

(السيدة سيمافومو، أوغندا)

٣٧ - وأردفت قائلة إن أوغندا بوصفها بلدا سكانه واقتصاده قرويان أساسا، يعلق أهمية كبرى على تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية. ويرحب الوفد الأوغندي بتقرير الأمين العام عن المسألة (A/48/187) ولكنه يرى أنه كان ينبغي توسيعه ليشمل الاتجاهات والسياسات الزراعية والاقتصادية الاقليمية والدولية لأنها تؤثر تأثيرا لا يستهان به في حالة النساء الريفيات على المستوى المحلي. وفيما يخص العمل المضطلع به على المستوى الوطني لفائدة النساء، لقد فرضت قلة الموارد البشرية والمالية وانعدام الشبكات المحلية والنقص في الموظفين التقنيين الاكفاء على الحكومات أن تنفذ مشاريع مدره للدخل صغيرة، وهي فضلا عن ذلك، في غالب الحالات في مناطق الانتاج الهامشية. وبالتالي كانت آثار هذه المشاريع على الحالة العامة للنساء ضئيلة الى أقصى حد.

٣٨ - وقد كان المجتمع العالمي يميل خلال السنوات الماضية، في مجال النهوض بالمرأة ، الى الاعتماد أكثر على المنظمات غير الحكومية وعلى الوزارات المعنية بدلا من الاعتماد على آليات وطنية للعمل لفائدة النساء الأمر الذي يوضح لماذا كان هذا المجتمع الدولي يجد صعوبة في صياغة وتنفيذ سياسات متماسكة وفي تنسيق عمله. ويرى الوفد الأوغندي أنه ينبغي إيلاء كل الاهتمام المطلوب اثناء المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة لايجاد توازن بين العمل على المستوى العالمي والعمل على المستوى المحلي وكذلك الى تكييف - عند الحاجة - المؤسسات التي أنشئت لمتابعة المؤتمر العالمي الثالث المعني بالمرأة. وفيما يخص التوازن بين العمل على المستوى العالمي والعمل على المستوى المحلي، يؤيد الوفد الاوغندي النهج الخاص بالأمن الغذائي الذي اعتمدته خطة الاستثمارات في افريقيا لصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة.

٣٩ - وفيما يخص مشروع ادماج المعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة يرى الوفد الأوغندي أنه لا يمكن اتخاذ أي قرار بشأن المسألة قبل أن يتم القيام ببحث الآثار السياسية والتقنية والقانونية والادارية والمالية للادماج بحثا كاملا وواضحا. ويعرب عن أسفه لأن تقرير الأمين العام عن الموضوع لم يكن متاحا قبل أن يتسنى للجنة مناقشة المشروع بوقت كاف.

٤٠ - ويرى الوفد الأوغندي الذي درس التقريرين عن أعمال المنظمتين المنشورين تحت الرمز A/48/30 والرمز A/48/279 أن التقريرين يقدمان معلومات قليلة عن الكيفية التي تكمل بها أنشطة احداهما أنشطة الأخرى والكيفية التي تعزز بها احداهما الأخرى وهو مقتنع بأنه من الممكن تحسين العلاقات المؤسسية بين المنظمتين. من ذلك على سبيل المثال إذا أمكن أن تستفيد برامج التنمية التابعة لصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة من بعض بحوث المعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة ويمكن لصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة

(السيدة سيمافومو، أوغندا)

أن يخصص بعض الموارد التي يعينها لتمويل خدمات الخبراء الاستشاريين لأغراض أكثر واقعية الأمر الذي سيفيد في النهاية افادة خاصة برنامج عمل الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة. ومن ناحية أخرى، يمكن للخبرة التي اكتسبها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في الميدان أن تفيد المعهد بأن تساعده على محص أنشطته في مجال البحث. وأخيرا، يمكن للمعهد أن يقيم نتائج أعمال الصندوق ويساعد على تحسينها عند الحاجة.

٤١ - وفيما يخص مشروع الاعلان الخاص بالعنف ضد المرأة بجميع أشكاله المعروض على اللجنة أيضا في دورتها الحالية، يلفت الوفد الأوغندي النظر الى أن تعريف العنف ضد المرأة الوارد في الاعلان تعريف واسع ويحاول أن يتحاشى التمييز بين الميدان الخاص والميدان العام ولكن لكي يكون التعريف كاملا يجب أن يأخذ في الاعتبار الجوانب السيكولوجية والاجتماعية الاقتصادية للمسألة. وينبغي بالاضافة الى ذلك أن يكون الاعلان مصحوبا بتدابير ملموسة لكي تمكن معالجة أعمال العنف كما هي محددة في الاعلان المعالجة اللائقة على المستوى الوطني .

٤٢ - وفي أوغندا كما هو الحال في كثير من البلدان الأخرى لا يزال القانون العرفي جاريا الى جانب القانون الوضعي. لقد ضمن مشروع الدستور الأوغندي عناية منه بإزالة وجوه التمييز التقليدي ضد المرأة، ليس فقط المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة وأعطى المرأة حق اللجوء الى العدالة عندما تهضم هذه المساواة ولكنه منع أيضا الأعراف والتقاليد التي تلحق ضررا برفاه المرأة وكرامتها ومصالحها. غير أن التجربة تبين أنه على الرغم من قواعد القانون الوضعي أن هناك عددا كبيرا من حالات العنف ضد المرأة لم تعالج كما ينبغي. ولهذا يرى الوفد الأوغندي أنه يجب اعداد استراتيجيات ابتكارية للتربية على المستوى المحلي لحمل الرجال والنساء على ترك بعض التقاليد الثقافية المضرة وبعض أشكال العنف التي وردت الاشارة اليها في مشروع الاعلان الخاص بالعنف ضد المرأة بجميع أشكاله. وفي هذا الصدد، يعلن الوفد الأوغندي تأييده لتعيين مقرر خاص يتولى دراسة العنف ضد المرأة لأنه يرى أن المقرر الخاص سيكون باستطاعته التقدم بتوصيات بناءة في هذا الميدان.

٤٣ - لقد استطاعت المرأة في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، أن تتوصل الى الحصول من المجتمع الدولي على أن يأخذ في الاعتبار مشاكلها الخاصة. ويؤكد نجاح المرأة هذا أهمية العمل المنسق بين الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية وبين الرجال والنساء على المستويات المحلية والاقليمية والدولية كما يشير الى تلك الأهمية. ولا يسعنا إلا أن نأمل أن تنجح المرأة مرة أخرى في رفع صوتها في المؤتمر المعني بالسكن والتنمية عام ١٩٩٤ وفي المؤتمر العالمي المعني بالمراة عام ١٩٩٥ .

(السيدة سيمافومو، أوغندا)

٤٤ - وسيتيح نقل شعبة النهوض بالمرأة الى نيويورك، وهو النقل الذي تم في إطار إعادة تشكيل أنشطة الأمم المتحدة، لعدد أكبر من الوفود المشاركة في أعمال لجنة مركز المرأة ومن ثم في التحضيرات للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة. وينتظر الوفد الأوغندي بابتهاج المشاركة في مداولات اللجنة.

٤٥ - السيد كاسوليديس (قبرص): قال إن الكفاح للقضاء على جميع أشكال التمييز ولا سيما تلك التي تقوم على أساس الجنس، يهم جميع البلدان بما في ذلك البلدان الأكثر تقدما اقتصاديا. وأكد الأهمية التي يكتسيها في هذا السياق تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الذي يجب أن يسمح لهذه الأخيرة باحتلال المكانة التي ترجع اليها بحكم القانون في المجتمع. لقد بيَّن الأمين العام في تقريره المكرس لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (A/48/354)، أن ١٢٥ دولة صدقت على الاتفاقية. واستعرضت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في تقريرها (A/48/38) التقدم المحرز ووجوه الفشل التي اعترضت أحيانا سبيل تنفيذ الاتفاقية. ويناشد الوفد القبرصي جميع الدول التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها. ويحيط علما بالجهود المبذولة من أجل تنسيق أعمال الاتفاقية مع أعمال الصكوك الأخرى المتعلقة بحقوق الانسان وذلك لتجنب الازدواجية والتداخل بين الأنشطة. ولعل من الأسهل وخاصة بالنسبة للدول الصغيرة تنفيذ الاتفاقية ورقابة تنفيذها فيما لو عرض تقرير وحيد.

٤٦ - ولاحظ ممثل قبرص أن ظروف حياة غالبية النساء تتدهور في جميع أنحاء العالم ولا سيما بسبب التمييز القائم على الجنس. ويرجع إلى الأمم المتحدة أن تنشئ الظروف التي بفضلها يمكن لكفاح المرأة من أجل المساواة أن يظل في صدارة اهتمامات المجتمع الدولي، ورعاية تلك الظروف. ومن واجب المنظمة أيضا أن تواصل الجهود المبذولة بغية تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بتحسين حالة المرأة في الأمانة العامة. لقد اعترف الأمين العام في تقريره بخصوص هذه المسألة (A/48/513) بأهميتها. ومع ذلك فإن الهدف المحدد لبلوغ عدد النساء في الأمانة العامة نسبة ٣٥ في المائة من مجموع الموظفين في عام ١٩٩٥ لا يمكن تحقيقه إلا بتضافر جهود الجميع وحسن ارادتهم. وطلب المتحدث أيضا أن تمنح الأولوية لتوظيف النساء من ٧٦ دولة عضوا غير ممثلة في الأمانة العامة.

٤٧ - وأردف قائلا إن الوفد القبرصي يرحب بتقرير الأمين العام عن تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٠ (A/48/413). ويؤيد دون تحفظ الجهود المبذولة للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة وكذلك تقديم مساعدة متزايدة لضحايا العنف. وقال إن الحالة على جانب كبير من الخطورة خاصة في مناطق المنازعات حيث يجب محاكمة وإدانة مرتكبي أعمال الاغتصاب والقساوة الجنسية والمعاملة اللاإنسانية بوصفهم مجرمين ضد الانسانية. ويؤيد الوفد القبرصي اعتماد مشروع اعلان عن انهاء العنف ضد

(السيدة كاسوليديس، قبرص)

المرأة الوارد في القرار ١٠/١٩٩٣ الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ويأمل أن يكرس اعتماد الجمعية العامة لهذا القرار اعتبار كل عمل عنف يرتكب ضد النساء انتهاكا لحقوق الانسان من الانتهاكات التي تعيق مشاركة المرأة وازدهارها في المجتمع. وإذ ترى قبرص أن حقوق المرأة يجب ألا تفصل عن حقوق الإنسان في مجموعها فإنها صدقت ليس فقط على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ولكن أيضا على عدة اتفاقيات دولية تتضمن أحكاما متعلقة بالمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة مثل الميثاق الاجتماعي الأوروبي والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية حقوق المرأة السياسية.

٤٨ - وأردف قائلا أنه وإن كانت لا تزال هناك تشريعات وممارسات تمييزية قائمة في كثير من المجتمعات وتعرقل المشاركة العادلة للمرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد تحقق بعض التقدم في السنوات الأخيرة. ويمارس عدد متزايد من النساء مسؤوليات وأصبح الدور المركزي الذي يقمن به معترفا به بما في ذلك الدور الذي قمن به في مجال البيئة. ولهذا ترحب قبرص بدعوة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة للانعقاد في بيجين: الكفاح من أجل المساواة والتنمية والسلم الذي سيسمح بالتصدي لمشاكل مثل البطالة والفقر والمشاكل الاجتماعية الأخرى التي تمس المرأة أكثر من الرجل. ويجب أن تفيد الاجتماعات التحضيرية، في جملة أمور، تطبيق سياسات وتعداد أشكال التمييز التي يجب محاربتها والقضاء عليها. ويناشد الوفد القبرصي المنظمات غير الحكومية النسائية المشاركة الكاملة وبصورة بناءة في التحضيرات والمناقشات لأن نجاح المؤتمر يتوقف عليها. وهذه هي الروح التي حدت بحكومات بلدان الكمنولث أثناء اجتماعها في لملصول (قبرص) من ٢١ إلى ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، إلى تأكيد ضرورة استكمال خطة عمل الكمنولث لمشاركة المرأة في التنمية ومناشدة جميع الدول الأعضاء في الكمنولث التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مع حلول ١٩٩٥ وتأييد الاعلان الخاص بانهاء العنف ضد المرأة، وذلك تمهيدا للمؤتمر المعني بالمرأة.

٤٩ - ويشير الوفد القبرصي إلى أن جمهورية قبرص قد مرت سريعا بعد إنشائها عام ١٩٦٠ من مجتمع زراعي يسيطر عليه الرجال إلى مجتمع يتمتع بمستوى من التربية مرتفع ويكافح من أجل المساواة بين الجنسين. ولهذا يؤيد الوفد القبرصي الطلب المقدم من لجنة مركز المرأة لمنح الأولوية لظروف المرأة في المناطق الريفية. وهكذا قامت قبرص بتنظيم عدة حلقات دراسية واجتماعات مكرسة لاحتياجات المرأة في المناطق الريفية واتخذت تدابير تشريعية بشأنها (المساواة في المرتبات وفي الضمان الاجتماعي بين الرجل والمرأة). وقد أسفر الغزو الذي تعرضت له قبرص عام ١٩٧٤ عن خسائر بشرية فادحة وعن تدمير اقتصادها بينما اضطُر ثلث سكانها إلى الحياة في مخيمات اللاجئين. وقد أنقذت جمهورية قبرص بواسطة النساء ولا سيما النساء النازحات اللائي أخذن بأيديهن زمام الصناعة والخدمات والزراعة وحافظن في الوقت نفسه على وحدة الأسرة. وقد نوه العالم بأسره بما نظمته النساء القبرصيات من مسيرات من أجل السلام ومن مظاهرات غير عنيفة على طول الخط

(السيدة كاسوليديس، قبرص)

الأخضر الذي يفصل بين مجتمعي الجزيرة وكانت النساء القبرصيات في طليعة الكفاح من أجل تسوية سلمية لمسألة قبرص. من ذلك أن أكثر من ٤ ٠٠٠ امرأة اشتركت في السلسلة البشرية التي نُظمت أثناء اجتماع رؤساء حكومات الكمنولث الذي عقد في قبرص.

٥٠ - السيدة منصاري (سيراليون): قالت إن السنة الدولية للمرأة (١٩٧٥) وعقد الأمم المتحدة للمرأة (١٩٧٦ - ١٩٨٥) واستراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٠ قد أرهفت وعي المجتمع الدولي لمشاكل المرأة وأكدت الدور الهام الذي تقوم به المرأة على المستويين الوطني والدولي.

٥١ - وبخصوص تقرير الأمين العام عن تحسين ظروف المرأة في المناطق الريفية (A/48/187) أشارت إلى نطاق المشاكل الواسع التى لابد من التصدي لها في هذا الميدان، وبصفة خاصة الازدياد المحسوس في انتشار الفقر بين النساء في المناطق الريفية. وذكرت نتائج التقرير بشأن عناصر الاستراتيجية التي يجب على مختلف المتحدثين أن يعتمدوها للقيام على نحو أفضل بادماج مشاكل المرأة الريفية في أهداف وبرامج التنمية، مؤكدة بصفة خاصة على مشاركة المرأة الريفية على قدم المساواة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد واستعمالها ووصول المرأة إلى الموارد الانتاجية ومشاركتها في سياسات الصحة ومحو الأمية وتنمية الموارد البشرية حيث تقوم شعبة النهوض بالمرأة بدور رئيسي سواء في مجال متابعة التنفيذ أو في مجال أنشطة الدفاع.

٥٢ - وبعدما أكدت الأهمية التي توليها لأعمال الأمم المتحدة وخاصة المؤسسات التي تعمل لفائدة تحسين ظروف حياة المرأة، قالت ممثلة سيراليون إن بلدها يستند في العمل من أجل النهوض بالمرأة إلى سياسات التربية والتدريب والصحة لأن التأثير الإيجابي لهذه السياسات على الأطفال والأسرة يضمن أحسن الظروف للتنمية والرفاة الاجتماعي.

٥٣ - وحيَّت ممثلة سيراليون العمل الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة في البلدان النامية وأشارت إلى بعثتين نظمتا في سيراليون واشترك فيهما الصندوق: أتاحت الأولى منهما إعطاء مشاكل المرأة المكانة الأولى في البرنامج القطري المقبل لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، وهدفت الثانية إلى تقييم الاحتياجات في مجال الإغاثة والإنعاش وإعادة مناطق سيراليون المتضررة من الحرب ولا سيما الصعوبات الخاصة التي يجب على النساء المشردات وأسرهن مواجهتها.

(السيدة منصاري، سيراليون)

٥٤ - وبعدما أشارت ممثلة سيراليون إلى إعلان فيينا الذي اعتمده المؤتمر العالمي لحقوق الانسان في حزيران/يونيه الماضي، والذي عزز أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وذلك إذ نص على أن حقوق المرأة الأساسية جزء لا يتجزأ من عملية تطويرها، أعلنت أن وفد سيراليون يؤيد الفقرة ١٨ من الاعلان التي تحث المجتمع الدولي على ضمان "مشاركة المرأة الكاملة وعلى قدم المساواة في الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية والقضاء التام على جميع أشكال التمييز القائم على الجنس". وتوصي سيراليون في هذا الصدد بأن تقوم المنظمات المعنية بالضغط على الحكومات بغية تحقيق تطبيق أفضل لهذه النصوص التي تضم النهوض بالمرأة إلى الاهتمامات الكبرى الحالية في مجال حقوق الانسان.

٥٥ - وفيما يخص التحضيرات للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ترحب سيراليون بالعملية الديمقراطية الجارية وتشكر الحكومات التي ساهمت في صندوق الاستئمانات الخاص لتحضير المؤتمر أو تعتزم المساهمة فيه لأنه لابد من توقع موارد كافية للسماح بتنظيم اجتماعات إقليمية ومشاركة البلدان النامية مشاركة عادلة.

٥٦ - وأخيرا تعيد سيراليون التي انضمت عام ١٩٨٩ إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تأكيد أنها مصممة على المشاركة النشطة في جميع المبادرات الدولية لفائدة تحسين ظروف حياة المرأة على الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها اليوم لأن تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة لن يتم إلا عن طريق نهج عالمي.

٥٧ - السيدة بيتل (اسرائيل): ترى أن النهوض بالمرأة هو أحد بنود جدول أعمال اللجنة الثالثة الهامة وأن انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين عام ١٩٩٥ يستحوذ على اهتمام الجميع. وقالت إن اسرائيل تعد نفسها بنشاط لهذا المؤتمر الذي سيتيح الفرصة لاستعراض حالة المرأة الحالية وسيفتح الآفاق لإمكانات تغيير دور المرأة في المجتمع وتحسين ذلك الدور.

٥٨ - وبفضل التطور الذي طرأ على حالة الشرق الأوسط، سيبدأ فعلا عهد جديد من التحولات التي لا يمكن إلا أن تساعد قضية المرأة. ذلك أن النهوض بالمرأة قد أحيل عبر التاريخ، في كل مرة فرضت الحرب تعبئة المجتمع، إلى الصف الثاني من الاهتمامات الوطنية. وعلى عكس ذلك، يتيح السلم للمرأة فرصا جديدة. ومع التوقيع على إعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ينتعش مرة أخرى الأمل بقيام عهد يسوده التعاون والازدهار تمد فيه نساء إسرائيل ونساء الشرق الأوسط الأخريات اللائي أصابتهن مصائب الحرب بقدر متساو،

(السيدة بيتل، اسرائيل)

أيدهن لبعضهن البعض ويساهمن بتبادلات مشتركة في نصرة السلم مساهمة كاملة. ويشكر وفد إسرائيل جميع البلدان التي أسهمت في إحلال السلم في الشرق الأوسط ويأمل أن تعمل أيضا على النهوض بالمرأة في هذه المنطقة. وتأمل النساء الإسرائيليات من جهتهن المشاركة في أعمال لجنة مركز المرأة التي عملت الكثير، على المستوى الدولي، لتحسين ظروف حياة المرأة والتي يمكن لإسرائيل أن تقدم لها مساهمة كبيرة بوصفها عضوا في الأمم المتحدة منذ تاريخ طويل وبوصفها بلدا يعتبر فيه مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة منذ إعلان الاستقلال أمرا ثابتا.

٥٩ - وواصلت تقول إنه لابد للأسف من مقارنة بين التقدم المحرز في الشرق الأوسط والمآسي التي ترتكب في مناطق أخرى من العالم وخاصة في يوغوسلافيا السابقة. وأن اسرائيل تدين بشدة حالات الاغتصاب والقساوة التي تتعرض لها النساء والتي تعتبر مثلها مثل التطهير الإثني ممارسات فظيعة خاضعة لاختصاص محكمة الأمم المتحدة التي ستنظر في جرائم الحرب.

٦٠ - وتدل هذه الأحداث على أن المرأة مازالت تقدم ثمن المنازعات التاريخية ومن ثمة تتجلى أهمية العنوان الذي أعطي لمؤتمر بيجين وهو "خطة عمل" الذي يبعث الأمل على دخول النهوض بالمرأة أخيرا مرحلة تنفيذية. وإذا كانت الأعمال قد إرتكزت فعلا حتى الآن على التفكير والتحليل، فقد حان الوقت مع قرب حلول القرن الحادي والعشرين، للعمل لأن القول لم يكن للأسف متبوعا دائما بالعمل.

٦١ - ويرحب الوفد الإسرائيلي في هذا السياق بوضع الإعلان الخاص بإنهاء العنف ضد المرأة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ومن دون شك أن التنديد الصارخ ودون مواراة بالأمراض الاجتماعية التي تقع المرأة ضحية لها في كل يوم يُعتبر خطوة في الطريق الصحيح لكن يجب الذهاب إلى أبعد ويجب إيجاد حلول لتلك الأمراض. بيد أن هذه المهمة تناط بالرجل والمرأة على حد سواء مع مساندة السلطات العامة والمؤسسات الخاصة وتنطلق أولا وقبل كل شيء من الاعتراف بحق المرأة في التربية الذي يعتبر من ناحية أخرى، استثمارا مفيدا للمجتمع قاطبة. والمرأة المتعلمة يمكنها فعلا أن تشارك مشاركة أفضل في الحياة الاقتصادية للبلد فضلا عن أن التعليم سيمكنها من الاضطلاع بصورة أفضل بمسؤوليتها كأم. وبالاضافة الى ذلك اذا كان الغرض هو تجنب وضع المرأة في موضع الكفاح الدائم للحفاظ على المساواة في الحقوق داخل المجتمع فإنه يستحسن أيضا تربية الأطفال من الجنسين على قدم المساواة وتربيتهم على قبول بعضهم البعض.

٦٢ - وأشارت ممثلة اسرائيل مستشهدة بالشاعر جون دون، الى انتماء الرجل والمرأة الى نفس المجتمع البشري.

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع) (A/C.3/48/L.13)
مشروع القرار A/C.3/48/L.13

٦٣ - السيد صحرواي (الجزائر): قدم باسم مجموعة دول افريقيا، مشروع القرار A/C.3/48/L.13 المعنون "العقد الثالث للكفاح ضد العنصرية والتمييز العنصري". وأوضح أن النص يستند الى ميثاق الأمم المتحدة، والاعلان العالمي لحقوق الانسان، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية للقضاء على الفصل العنصري والمعاقبة عليه، وإعلان وبرنامج عمل المؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي عقد في فيينا، والذي لاحظ أنه لا يزال هناك الملايين من البشر ضحايا للعنصرية والتمييز العنصري وأكد من جديد ارادة المجتمع الدولي على مواصلة الكفاح ضد العنصرية بغية القضاء التام غير المشروط عليها. ويبين اعتماد برنامج عمل العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري الوارد كمرفق لمشروع القرار وإعلان إحياء هذا العقد في الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٣ اقتناع مقدمي المشروع بأن مكافحة العنصرية يجب الى جانب عمل الحكومات على المستوى الفردي، أن يهم المجتمع الدولي قاطبة وأن يفرض مشاركة منظومة الأمم المتحدة مشاركة نشطة. وتأمل مجموعة دول افريقيا أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

البند ١١٣ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتعلقة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الانسانية (تابع) (A/C.3/48/L.21، L.22، L.23، L.24، L.26، L.27، L.28، L.29)
مشروع القرار A/C.3/48/L.21

٦٤ - السيد برشيكوف (الاتحاد الروسي): قدم مشروع القرار A/C.3/48/L.21 نيابة عن مقدميه الذين انضمت اليهم أذربيجان والمعنون "عقد مؤتمر للأمم المتحدة للنظر في مشاكل اللاجئين والعائدين والمشردين والمهاجرين واستعراضها بصورة شاملة" وقال إن هذا النص نص إجرائي ولا يتناول تنظيم المؤتمر. وكل ما يرغب فيه مقدمو المشروع هو معرفة ما اذا كان هناك دول أخرى تؤيد مبادرتهم.

٦٥ - وأشار ممثل الاتحاد الروسي الى تصويب أدخل على الفقرة ٢ من منطوق النص الانكليزي للمشروع. وقال إنه ينبغي الاستعاضة عن عبارة "timeliness" بعبارة "appropriateness" الواردة في الأصل. وقد أخذ المحررون بمحاولتهم تحسين النص، مبادرة مؤسفة شوهت الغرض الذي يقصد اليه مقدمو المشروع لأن الأمر لا يتعلق بالوقت الذي سيعقد فيه المؤتمر وإنما بمعرفة ما اذا كان يجب عقده أم لا.

٦٦ - وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن أمله أن يعتمد النص بتوافق الآراء.

مشروع القرار A/C.3/48/L.24

٦٧ - السيد نيتو (الأرجنتين): قدم مشروع القرار A/C.3/48/L.24 باسم مقدميه والمعنون "توسيع نطاق عضوية اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" وأوضح أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي كان، خلال دورته الموضوعية الأخيرة، المعقودة في جنيف في تموز/يوليه ١٩٩٣ واستجابة لطلب موجه من الممثل الدائم لاسبانيا لدى الأمم المتحدة (E/1993/88)، اعتمد بالاجماع، في إطار البند ١٣ من جدول الأعمال (تقرير محافظ الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين) المقرر ١٩٩٣/٣١٥ الذي أوصى الجمعية العامة بأن تتخذ في دورتها الثامنة والأربعين قرارا برفع عدد أعضاء اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من ٤٦ الى ٤٧ عضوا. وقال إن الأرجنتين ترحب بأن اسبانيا، وهي البلد الذي أظهر اهتماما كبيرا بالمسائل المتعلقة باللاجئين والمشردين سواء على المستوى الدولي أو الوطني، ستكون قريبا ممثلة في اللجنة التنفيذية للبرنامج. ويأمل مقدمو المشروع أن يعتمد بتوافق الآراء.

مشروع قرار A/C.3/48/L.26

٦٨ - السيدة سيرينوس (فنلندا): قدمت باسم ٥٨ دولة مشروع القرار A/C.3/48/L.26 المعنون "مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" وقالت إن الأمر يتعلق بنص عام لادراج بعض عناصر استنتاجات اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واستكمال تلك العناصر وإدراج أحكام قرارات اعتمدتها الجمعية العامة. ويركز النص على الحماية الدولية. ويحاط علما فيه بالعدد المتزايد من اللاجئين والأشخاص الذين يطلبون اللجوء في العالم ويدعى فيه الى التضامن والتعاضد الدولي لتوفير اللجوء والمساعدة. ويوصي النص بالاضافة الى ذلك، بالتفكير في الوقاية والحماية وإيجاد الحلول على مستوى كل منطقة. ويبرز النص اهتماما شديدا بأمن اللاجئين وحمايتهم وبالعنف الجنسي كما أنه يرحب بالسياسة التي حددها المفوض السامي فيما يخص الأطفال اللاجئين والمبادرات التي اتخذت لتطبيق تلك السياسة.

٦٩ - وأكدت ممثلة فنلندا أنه بعد المشاورات التي جرت على أوسع نطاق يجب ادخال أربع تعديلات على النص. أولا، يضاف بعد الفقرة السادسة من الديباجة فقرة جديدة بالصيغة التالية: "تحيط علما أيضا مع الارتياح بمشاركة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الاحتفالات بذكرى اعلان كارتاخينة بشأن اللاجئين واتفاقية منظمة الوحدة الافريقية التي تحكم الجوانب الخاصة بمشاكل اللاجئين في افريقيا". ثانيا، يضاف الى الفقرة العاشرة من الديباجة بعد عبارة "اجراءات اللجوء" عبارة "من جانب بعض الأشخاص". ثالثا، يضاف الى آخر الفقرة ٤ من المنطوق عبارة "الى الأشخاص الذين يستوفون الشروط المطلوبة". وأخيرا، يضاف بعد الفقرة ١٢ من المنطوق، فقرة جديدة مستوحاة من الفقرة ٨ من القرار ٥٠١/٧٤ بالصيغة التالية: "تعيد تأكيد أنه من المهم

(السيدة سيرينوس، فنلندا)

ادماج الاعتبارات البيئية في برامج المفوضية، ولا سيما في أقل البلدان نموا، نظرا للتأثير الذي تتركه على البيئة الأعداد الكبيرة من اللاجئين والمشردين الذين تعنى بهم المفوضية".

٧٠ - وأضافت أن مقدمي مشروع القرار مقتنعين بأن هذا المشروع سيساهم في أعمال المفوضية وبما أنه كان محلا لمشاورات واسعة النطاق، فإنه يمكن اعتماده بتوافق الآراء.

٧١ - وأضافت ممثلة فنلندا أن أرمينيا والبرازيل وبلجيكا وبنما وجمهورية تنزانيا المتحدة وموزامبيق والمملكة المتحدة وناميبيا ونيوزيلندا وهايتي والولايات المتحدة قد انضمت الى مقدمي مشروع القرار.

مشروع القرار A/C.3/48/L.27

٧٢ - الآنسة أرغويتا (السلفادور): قدمت باسم الأرجنتين واسبانيا وبليز والسويد وشيلي وفنلندا وكولومبيا والنرويج مشروع القرار A/C.3/48/L.27 المعنون "المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أبناء أمريكا الوسطى"، وأشارت الى أن مشروع القرار يؤكد الجهود التي بذلتها جميع الأطراف المشاركة في متابعة المؤتمر وتنظيمه في إطار خطة العمل المنسقة لفائدة اللاجئين والعائدين والمشردين من أبناء امريكا الوسطى. وقالت إن إعادة تأكيد إرادة بلدان أمريكا الوسطى ورغبتها في التوصل الى سلم مستقر ودائم والى تحقيق الديمقراطية في المنطقة قد أسهمت بوجه خاص في نجاح برامج العودة الى الوطن المقبولة بحرية واعادة الادماج في المجتمع. ويأمل مقدمو المشروع أن يعتمد بتوافق الآراء.

مشروع القرار A/C.3/48/L.28

٧٣ - السيد صحراوي (الجزائر): قدم باسم مجموعة دول افريقيا مشروع القرار A/C.3/48/L.28 المعنون "تقديم المساعدة الى الاجئين والعائدين والمشردين في افريقيا"، وأكد أن ستة ملايين من اللاجئين (أي ثلث سكان العالم اللاجئين) يوجدون في افريقيا، وأن النساء والأطفال يكونون ٧٠ في المائة منهم وأن هناك ١٥ مليونا من المشردين. وأضاف أن هذه الحالة الانسانية الحرجة التي يستمر وجودها في بعض بلدان افريقيا لا بد أن تثير التضامن الدولي. ولذلك تضمن مشروع القرار نداء موجها الى الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لكي تقدم مساعدة مادية ومالية وتقنية في إطار برامج الاغاثة واعادة الادماج في المجتمع الذي يجري الاضطلاع بها لفائدة اللاجئين والعائدين والمشردين ضحايا الكوارث الطبيعية مع منح اهتمام خاص لاحتياجات النساء والأطفال المحددة. ولهذا أيضا طلب من الأمين العام ومن الهيئات ذات الطابع الانساني أن تواصل جهودها لتعبئة المساعدة الانسانية والمالية اللازمة لتنفيذ المشاريع المتكاملة الجارية في المناطق الريفية والحضرية التي تأوي اللاجئين والمشردين.

(السيد صحراوي، الجزائر)

٧٤ - ومن ناحية الشكل، قد حاولت مجموعة دول افريقيا أن تتجنب وضع مشروع قرار منفصل لكل حالة خاصة بكل بلد. ولذلك وضعت مشروع قرار وحيد يضم الى أقصى حد جميع الحالات الخاصة وتأمل أن يتم اعتماد مشروع القرار هذا نظرا لطابعه الانساني بتوافق الآراء كما حدث في السنة الماضية. وأوضح في هذا الصدد أن مشروع القرار A/C.3/48/L.22 الذي تقدمت به أرتيريا قد سحب لأنه قد تم الاتفاق مع وفد هذا البلد على ادراج اهتماماته في مشروع مشترك تقدمه مجموعة دول افريقيا.

٧٥ - وأشار ممثل الجزائر الى أن هناك بعض التصويبات يجب ادخالها على النص: في الفقرة الرابعة عشرة من الديباجة، يستعاض عن عبارة "آلية منع تدفق اللاجئين والتعامل معهم واعادتهم الى الوطن" بعبارة "آلية منع المنازعات والتعامل معها وتسويتها". وفي الفقرة السابعة عشرة من الديباجة يجب تحويل الفعل المستعمل في صيغة النص الفرنسي وهو "entraînent" من الجمع الى المفرد. وفي السطر الأخير، بعد "الحالة الاقتصادية والاجتماعية" يضاف "لجيبوتي التي تعاني فعلا من جفاف طويل الأمد ومن ردود فعل الحالة الصعبة في القرن الافريقي". وفي الفقرة التاسعة عشرة من الديباجة يضاف في السطر الأول بعد "المفوضة السامية" عبارة "لشـــؤون اللاجئين". وفي السطر الثاني من الفقرة الخامسة والعشرين من الديباجة من النص الفرنسي تحذف عبارة "quant à" بعد عبارة "a eues" والاستعاضة عنهما بعبارة "sur".

٧٦ - الرئيس: أشار الى أن وفد أذربيجان الذي كان سيقدم مشروع القرار A/C.3/48/L.23، المعنون "تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة الى اللاجئين والمشردين في أذربيجان" وممثل أرمينيا الذي كان سيقدم تعديلات مقترحة (A/C.3/48/L.29) على مشروع القرار A/C.3/48/L.23 قد طلب كل منهما ارجاء النظر في هذين النصين الى غد.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥